

الحلقة الختامية: شهادات وخبرات (*)

• الدكتورة/ نادية مصطفى

هذه الجلسة مخصصة لشهادات وخبرات بعض الأساتذة المتميزين، وأعتقد أننا وصلنا بعد جلستي عمل تم فيهما استعراض بعض من الأمور بالتفصيل إلى مداخل مختلفة لهذا الموضوع على مستوى تحليل العلاقات الدولية أو على مستوى تحليل الاقتصاد السياسي الدولي ومستوى تحليل سياسات المناطق ومستوى تحليل النظام الدولي وجميعها مداخل متضافرة لفهم هذا الحدث (التاريخي) ولكن برؤية مستقبلية وكما قيل أكثر من مرة فإن الاحتفال أو الاعتراف بحدث باندونج وما تلاه من أحداث متصلة من حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، جميعها أمور نستدعيها من أجل استخلاص الخبرات المتصلة بآثار النظام الدولي وآثار التجارب الوطنية الداخلية في المجال السياسي والاقتصادي والمجتمعي على فاعليات ما يسمى بحركة عدم الانحياز والتي ازدهرت بقوة طوال الستينيات والسبعينيات ومدى أفولها التدريجي، حتى أصبحنا بالكاد نسمع عنها بين حين وآخر ناهيك عن مجموعة الـ ٧٧.

وقد توصلنا إلى خلاصات مهمة وهي أن تغير المناخ الدولي منذ الحرب الباردة إلى ما بعد الحرب الباردة كان متغيراً أساسياً من متغيرات تحديد مآل عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ ولكنه لم يكن الوحيد وربما أستطيع القول أن هناك تغيرات أخرى كثيرة وكانت الحرب الباردة هي عامل كاشف للتغيرات التي حدثت معه وبالفعل فإن مجموعة دول العالم الثالث والجنوب منذ ١٩٥٥ وحتى الآن مرت بتطورات عديدة فقد نجح البعض منها وإن كان قليل منها قد نجح في تجربة الحرية السياسية والمؤسسية السياسية والإنجاز التنموي الاقتصادي والكثير منها لم ينجح في هذا الأمر ومن ثم أضحت أنواع المشاكل التي تواجهها هذه المجموعة من الدول أكثر تنوعاً وأكثر اختلافاً عن ذي قبل على نحو جعلنا نرى أن الصين والهند والبرازيل تتبوأ مراكز القوى الصاعدة مما يثير الحديث عن مستقبل التعددية في النظام الدولي الحالي.

كما توصلنا أيضاً إلى نقطة ماذا بعد الآن؟ فأمام الهيمنة القطبية والأحادية الأمريكية وقوتها المتعظمة وبعد انفراط عقد حركة عدم الانحياز. هل لم يعد لدينا بديل آخر لتفعيل حوار القوى الصغرى على الصعيد الدولي من خلال التكتل ومن خلال التعاون؟ واعتقد أن الجلسات السابقة أفاضت في هذا الأمر. والنقاش حول حدود القوة الأمريكية، وحقيقة العلاقة بين أمريكا وأوروبا، والقوة الصاعدة الجديدة، وتبين أنه إذا أراد البعض انتهاز الفرص فهذا ممكن ولكن استناداً إلى قاعدة داخلية ذاتية قوية اقتصادياً وسياسياً كحال الهند والصين، حتى ولو مازال هناك مسافة بينهما وبين الولايات المتحدة وأوروبا وأن البعض الآخر ليس أمامه مثل هذه الفرص نظراً لضعف قدراته الداخلية من ناحية وهرولته نحو استرضاء الولايات المتحدة من ناحية أخرى باتخاذ مواقف راضية

(*) د. نادية محمود مصطفى، د. ناهد عز الدين (محرران): خمسون عام على مؤتمر باندونج. سلسلة رؤى مصرية لقضايا دولية

وقابلة بكل الخطط الأمريكية دون محاولة لمناقشتها حفاظاً على المصالح الوطنية الحقيقية ودون الخوف من الاتهام بأن هذه المواجهة مع الولايات المتحدة يجب تجنبها لدرجة أن البعض فسر عدم ذهاب بعض القادة العرب إلى القمة العربية اللاتينية بأن هذه قمة تؤسس لجبهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومن الأفضل سواء حدث ضغط عليهم أو لم يحدث عدم الدخول في هذه المواجهة، الآن نريد أن نستكمل الصورة فيما يتصل بدروس الحدث نفسه أو مغزاه أو مآلاته المستقبلية أمام الدول الصغرى لتفعيل تحركاتها الخارجية ودعم مصالحها الوطنية.

• الأستاذ/ حلمي شعراوي:

أريد التنويه إلى سعادتي بعقد هذه الندوة داخل المركز لأنها تكاد تكون رابع اجتماع في القاهرة حول نفس الموضوع، وقد كان الدكتور/ سمير أمين وهو رئيس مركز البحوث العربية والإفريقية وهو قيادة أساسية في مؤتمر بورتواليجري ومنتدى البدائل العالمي وأقصد من ذلك أنه كان لدينا قراراً منذ مؤتمر بورتواليجري بأن يعقد هذا العام مؤتمر للتحرك الوطني مرة أخرى وفي هذا الإطار تم عقد ندوة للتضامن على المستوى العربي والإفريقي في أواخر مارس ٢٠٠٥، كما تم عقد ندوة أخرى في إطار مركز البحوث العربية والإفريقية بالتعاون مع نقابة الصحفيين حضرها الأستاذ/ محمد السيد احمد والدكتور/ محمد السيد سعيد وهذه هي رابع ندوة، كما تم إعداد ملف في مجلة الشاهد وكتب فيه سمير أمين وآخرون أي أن الاهتمام بالحدث موجود بالفعل ولكن على نحو مقطوع ومجزأ بحيث لم يشعر به الكثيرون ولذا فأنا أقترح أن يتم تجميع هذا المنتج في مجلد واحد لأنه لا بد أن نعيد التفكير وأن نجدد التفكير في هذه الموجة من موجات باندونج وهذه هي أول نقطة.

النقطة الثانية هي أن باندونج تمت في إطار تفكير نظم قطرية وطنية، أو دول قومية حديثة تنشأ الاستقلال بعد موجة الحرب العالمية الثانية، لكن الأهم من ذلك هو الأطر الأخلاقية والروحية التي ارتبطت بهذه التحركات. فعلى المستوى المادي كانت الأطر جماعية فلا ننسى طبيعة حركات الـ Pan-movement وهي الحركات الجماعية التي كانت تنوارثها حركة التحرر الوطني مثل الـ Pan-Arabism و الـ Pan-Africanism و الـ Pan-Asian أي حركة آسيا للأسويين التي كانت موجودة في بورما والهند وسيلان وكان هناك اجتماعات قبل عام ١٩٥٥، وحتى أمريكا اللاتينية لا ننسى أن خلفها حركات السان بوليفارية وكل هذه التحركات تبلورت في أشكال ورغبات وطموحات للتحرر الوطني ولذا ورغم اهتمامي بالدراسات الإفريقية فأنا لا أرى ثورة يوليو وضعت ثلاثة دوائر: عربية وإفريقية وإسلامية، فهذا غير صحيح؛ فالدوائر لم تمض بهذا الشكل وأنا أرى أن دائرة التحرر الوطني هي المظلة التي جمعت كل حركات التجمع الأخرى والدليل على ذلك هو باندونج نفسه، فتورة يوليو اتهمت على نحو ما باتصالها بالولايات المتحدة الأمريكية والعمالة لها، يوليو كانت ثورة براجماتية ولذا ليس صحيحاً ما يقال عن الدوجما الناصرية، وأنا أذكر ذلك لأن باندونج هي مثال تحركات التحرر الوطني الجنوبية وقد جمعت كل حركات التحرر المذكورة سابقاً فيها، إذن هذا هو المعنى الذي يمكن استحضاره الآن. واليوم ما يذكر هو موجة الجنوب-الجنوب والسؤال هو إلى أي حد يمكن الجمع بين البرازيل، الهند و جنوب إفريقيا بغرض دعم فكرة الجنوب-الجنوب وهذه

أول فكرة يمكن للدراسات الاستراتيجية أن تعتني بها وأنا أؤيد ما قيل سابقاً حول ضرورة إعادة التفكير في هذه المناطق وفيما يوجد بها من أفكار وما هي طبيعة الـ Pan-movements الموجودة اليوم؟.

النقطة الثالثة أن هذه الموجة في باندونج سرعان ما أصبحت حركة لها تجمعات شعبية قوية وتجربتي الذاتية في عام ١٩٥٥ كانت الاهتمام بانثروبولوجيا الشعوب الأفريقية التي استطاعت عمل رابطة لهذه الشعوب البدائية كما كان يقال، كما شهدت بداية مؤتمر للشباب العالمي وأقصد من ذلك أنه تم اختيار مصر لإقامة مؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية بعد باندونج في ديسمبر ١٩٥٧. وكان هذا أكبر مشهد في جامعة القاهرة وقد حضرت هذا المؤتمر وحدث أن كثير من الشعوب الأفريقية والآسيوية جاءت هنا لتقيم في مصر وهو ما يجب أن نعيد الاهتمام به، ومع استقلال غانا عام ١٩٥٦ تقرر إقامة مؤتمر الشعوب الأفريقية ثم مؤتمر الدول الأفريقية، وما أريد قوله من كل هذا أن الحركة الأفريقية الآسيوية بهذا ليست مجرد تجمعات حكومية وإنما شهدت حركة الاتحاد العمالية الأفريقية - الآسيوية والتبادل الأفرو-آسيوي. وكان للكاتب دور كبير في هذا التبادل، ثم تركزت هذه الحركات لتصبح أفريقية وضعف الوجود الآسيوي بها وهذا الأمر في حاجة إلى دراسات استراتيجية لفهم أسبابه. وفي هذا الخضم وضمن عملي بمركز الشؤون الأفريقية مع الأستاذ / محمد فائق كانت مهمتي إجراء الدراسات الأفريقية وكتبت أظنان من الدراسات التي ذهبت أدراج الرياح مع قرار الرئيس أنور السادات بإغلاق كل المكاتب المتخصصة وأنا لا أقول ذلك فقط من باب النقد السياسي لكن مع الأسف فهذه المؤسسات الأساسية شمل أيضاً إلغاء المكاتب المتخصصة وكان من نتائج هذا أن ما أنتجته هذه المكاتب ألقى في مخازن وزارة الخارجية وكان هذا تراث من الدراسات المعرفية الدقيقة في كل مناطق أفريقيا التي أرى ضرورة العودة إليها مرة أخرى.

وفي الحديث عن الصراعات الدولية في إطارها الشعبي نجد أن الاتحاد السوفيتي كان مؤيداً لمجموعة من الحركات من ناحية وكانت هناك مجموعة أخرى تعمل بتأييد من الصين تحت مسمى الماويست وكان علينا حضور اجتماعات كل هذه المجموعات.

النقطة الرابعة هي أن حركة الأفرو-آسيوية عموماً كدول تحركت في إطار نظام دولي international system أتاح فرصاً للقوى القومية وللدول القطرية ذات الوزن للعمل على مستوى الأمم المتحدة وأن تكون الأمم المتحدة هي رمز وأداة التأثير على المستوى العالمي وبالتالي ظهرت إمكانية ممارسة مجموعة عدم الانحياز أو غيرها نفوذها لاستصدار قرار بتحريك الأمور، أما الآن فالنفوذ الأمريكي هو المسيطر على هذا النظام العالمي ومن هنا أتساءل إلى أي اتجاه يتحرك هذا النظام؟، فهذا النظام هو نظام للرأسمالية العالمية وآلياتها وأي فكرة قومية تحدد نفسها مرتين؛ مرة من مدى الخضوع والبعد أو القرب من قيادة النظام العالمي الإرهابي، ومرة أخرى من مضمون تحركها، فإذا كان المضمون الاجتماعي الاقتصادي قد توافق أو لم يتناقض مع مضمون النظام العالمي والرأسمالية الاحتكارية المتوحشة فلا يوجد هامش للبعد، ومن هنا أتساءل إلى أي حد الحركة القومية العربية أو الوجودية العربية محددة لهويتها؟ فالحركة القومية العربية ومن قبلها حركة الوحدة

الإفريقية كانت حركة اجتماعية والأممية الإسلامية التي قويت جداً في السنوات الأخيرة ليس لديها أي مانع من أن تصبح ذات توجه رأسمالي، وإذا كنا أصحاب توجه رأسمالي بهذا الشكل فلا بد من أن يكون اتجاهك في طريق الاحتكار الرأسمالي الدولي، وما ذكره الدكتور/ بهجت قرني عن عدم وجود صراع أمريكي أوروبي حقيقي محوره أن الرقم الأول للاستثمارات الأمريكية هو داخل أوروبا ومعنى ذلك أننا أمام نظام دولي ذو طبيعة اجتماعية وسياسية. وإذا لم تغير الحركة الإسلامية من توجهها الاجتماعي الاقتصادي نحو فكر شعبي تموي جاد تكون في طريقها إلى المعسكر الرأسمالي، ولذلك يتم الحديث عن عدم وجود تناقض كبير مع الإسلاميين وقبول الإسلامية المعتدلة والذي محوره يقين العالم الرأسمالي من اتجاه الحركة الإسلامية نحو الرأسمالية، إن أجلاً أو عاجلاً، والسؤال هو: إلي أي حد تستطيع الحركة القومية الجديدة التواجد ثانياً أو تساهم في عمل تسونامي جديد للفكر الوطني القومي.

وننتهي لاستنكار القول بعدم جدوي فكرة عدم الانحياز في الوقت الحالي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأرى أن المفهوم مازال قائماً فعدم الانحياز اليوم هو لهذا الاحتكار العالمي، إذن هناك حاجة إلى عدم الانحياز اليوم ومن ثم يصبح على تكتلات جديدة ضرورية، سواء شعبية أو ثقافية أو حكومية أن تحدد أنها غير منحازة لهذا المعسكر الرأسمالي العالمي المحتكر لسلطة المال وأؤكد على أن فكرة عدم الانحياز موجودة بهذا المعنى كما أن هناك تطوراً في مفهومنا لنظام الجنوب-الجنوب فهو ليس بالضرورة مجرد تنسيق وجودنا في الأمم المتحدة لكن لابد من تنظيم أشكال تحدياتنا لهذا النظام العالمي فالنظام العالمي لم تعد قاعدته الرئيسية في الأمم المتحدة رغم قرارات مجلس الأمن، إذن نحن أمام تنوع سلوكي وهذا النظام العالمي لم يعد مجرد قرار سياسي ولكن أصبح شكلاً اقتصادياً خاصة مع وجود الأذرع الثلاثة (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي - منظمة التجارة العالمية) ومؤتمرات البيئة ومؤتمرات المرأة، أي أن هناك تنوعاً في المجتمع الدولي بما يعني أن هناك ديموقراطية جديدة بدلاً من الاحتكار السياسي في الأمم المتحدة ومجلس الأمن والفرق كبير بين الذهاب لمؤتمرات المرأة العالمية ذات مساحة الاختلاف الواسعة والذهاب لمؤتمرات منظمة التجارة العالمية والتي ترى أن أسوأ كتلة من كتل الجنوب هي الكتلة العربية.

وأخلص إلى وجود تربيطات واستقلالية داخل النظام العالمي، وأن اقتحام منظمة التجارة الدولية يجب أن يكون على نحو جماعي، وتحالف الهند - جنوب إفريقيا - البرازيل نشأ بالأساس داخل منظمة التجارة العالمية. آسف للإطالة لكن أقصد ضرورة إثارة عدد من الدراسات القادمة أكثر من مجرد قول أو تحية حتى لا نتحول إلى يتيم من ضمن أيتام العالم النامي.

• الدكتورة/ نادية مصطفى:

أشكر الأستاذ/ حلمي شعراوي على مداخلته التي نقلتنا نقلة نوعية على مستوى التحليل، فبعد أن كنا نتحدث عن تجمعات الدول، تحدث هو عن حركات الشعوب من منطلق معرفي ونظري ويساري فعندما ينظر الأستاذ/ حلمي للنظام العالمي على أنه نظام الرأسمالية العالمية فهذا منظور يساري أو ماركسي، وبالتالي ومن هذا المنظور تتشكل أي حركة لتحديد موقعها وموقفها من

الرأسمالية. واعتقد أن هذه نقلة إلى التفاعلات التحتية الشعبية التي كانت موجودة في الخمسينيات فيما يسمى بتجمعات الشعوب الإفريقية والآسيوية وكيف كانت مصر تحتضنها وتعتبرها منطلقاً أساسياً من منطلقات دورها الإقليمي العالمي وأداة أو مجال من مجالات نفوذها الحقيقي والذي تراجعت عنه في مرحلة سابقة وتحاول أن تستعيده في مرحلة أخرى.

• السفير/ نبيل بدر:

اسمحوا لي أن أدخل في الموضوع مباشرةً لقد كان لي حظ أن أعيش هذه الأمور وربما أشترك في بعض مناسباتها والاقتراب من محطة باندونج اليوم في تقييمي ليس مديحاً ولا رثاءً لما حدث في باندونج، كذلك لا يمكن أن نقتصر فيه على استعراض عبء التاريخ والتحالفات وغيرها من الأحداث التي حفلت بها فترة كان عنوانها الرئيسي "التحرر الوطني" بمعنى أن فكرة التحرر الوطني، كانت هي الفكرة المركزية التي سادت خلال هذه الحقبة التي تجمعت حولها دول تنتمي إلى إفريقيا وآسيا وأذكر أن مصر كان لها دور أساسي ومهم في حصول كثير من دول القارة الإفريقية على استقلالها. وعلى المستوى الآسيوي، كانت أيضاً سنداً كبيراً لكل حركات التحرر. وقد صاحب ذلك في نفس الوقت فكرة القومية العربية. وقد خدمت في سوريا حوالي خمس سنوات في أول سفارة لمصر عقب الانفصال وكان عبد الناصر رافضاً لإقامة سفارة مصرية في سوريا لحساسية الموقف، وكانت الفكرة المحورية التي سادت الأدبيات السياسية فكرة القومية العربية - وخلال تلك الفترة حصلت على أدبيات حزب البعث التي كانت تمثل مزيجاً من الرومانسية القومية منسوجاً بخطط ميشيل عفلق وزملائه التي تلونت بلون يساري خلال فترة إقامته في أوروبا، وتعرضت التجربة لما تعرضت له ثم مضت الأمور وبقي منها الآن حزب يحكم في سوريا - هو حزب البعث العربي الاشتراكي - يتخذ صيغة تسمى الحزب القائد بمعنى أنه يتعاون مع ما يسمى بالجبهة القومية، وهي عبارة عن أحزاب ورقية تأتلف معه في وزارة واحدة إنما هو الذي يقود المسيرة، هذا ما بقي من حقبة الرومانسية وقد قضت عليها تطورات بعضها نشأ نتيجة لضعف القيادات التي أتت بعد عبد الناصر أو نتيجة اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل أو نتيجة تداعيات أخرى في الدول العربية.

إذا جئنا إلى سنة ٢٠٠٥ واسمحوا لي دون تباك على الماضي أو رثاء له أن أقول من وجهة نظر محترف أتصور أن اسم اللعبة ينبغي أن يكون اليوم في واقعنا (استعادة التوازن السياسي) بمعنى أن التداعيات التي أعقبت الحركات التي كانت تشكل ركيزة لمصر وبلاد أخرى قد ضعفت لأسباب عدة وأصبحت القضية هنا متشعبة تائهة. وأحد ثمار هذا اللقاء العلمي هو أن نسترجع أيضاً أن فكرة استعادة التوازن فكرة أساسية ينبغي أن تكون ركيزة رأي فكر يحاول أن ينسج خيوطاً تجمع بينه وبين غيره من دول تتشابه معه في المشاكل أو في المنطلقات، وهناك مجموعة من الأفكار تعتبر محورية، تحدثنا عن فكرة التحرير سابقاً وتحدثنا عن فكرة القومية العربية والسؤال هو: ما هي الأفكار السائدة اليوم؟ الديمقراطية، حرية الإنسان، تحقيق التنمية البشرية، تحقيق النمو الاقتصادي، تطوير نظام دولي ليس لنا بديل غيره وهو الأمم المتحدة بحيث يكون قادراً على التعامل مع التحديات السائدة، وأن يتخلص النظام الدولي في مسيرته نحو تحقيق هذه الأمور من كثير من العيوب التي

يشكو منها الجميع مثل: ازدواجية المعايير، الكيل بأكثر من مكيال، دعاوى صراع الحضارات، احتقار الأديان واستخدام بعضها ضد بعض، محاولة السيطرة لصالح الدول الغنية على مسارات التنمية في الدول الفقيرة والأكثر فقراً، ومفهوم السيادة، وهل السيادة كما تعلمناها في القانون الدولي، هي السيادة بمعناها الذي كان أم أنها قد طرأت عليها تغيرات؟ هذا الأمر يستدعي مقولة أعم وأشمل وهي تحقيق السلم العالمي؛ فعندما قامت منظمة الأمم المتحدة كما هو معلوم عام ١٩٤٥ أتى في الديباجة أن تحقيق السلم هو بالتأكيد في مقدمة الأغراض والأهداف التي قامت عليها المنظمة. ومن حيث هذا الهدف اتفقت الدول المناوئة للأمم المتحدة في حينها على ما اتفقت عليه، هذا النظام معروف أنه مضى عليه زمن طويل وخلل الموازين يزداد وضوحاً ووجود القطبية الواحدة في الوقت الحالي تزيد الهوة اتساعاً وصحيح تماماً ما ذكر من قبل أنه لا يوجد صراع بين أوروبا والولايات المتحدة والسؤال هو: لماذا؟ لأن هناك منظومة من القيم تلتف حولها الفئتان وهناك منافسة تجارية وهناك ربما عودة للاستعمار القديم أو استرجاع لمناطق نفوذ إنما ما يجمع هذه الكتل هو أقوى وأهم مما يفرقها. أضف إلى ذلك ضرورة النظر إلى العملاق الصاعد الصين إذا ما ائتلفت مع الهند - والمستقبل كفيل بتبيان نتيجة هذا الائتلاف - كل هذا يقتضى بلا شك حسابات تتعلق بهذا التطور؟ ثم ما هو الموقف الأخير لروسيا - الاتحاد السوفيتي السابق - وهل تتجه أوروبا أو تتجه آسيوياً أم تقف بين الأمرين؟ هل ترى أن أمنها القومي يتحقق بتحالفات باتجاه الغرب أم الشرق؟ هذه كلها أسئلة حيوية.

بالعودة إلى قضية استرجاع التوازن نجد أنه إذا كان الأمر كذلك يصبح من المصلحة أولاً أن يكون الشعار والمبادئ العامة مبادئ متفق عليها ليس لأن الديمقراطية حديث أمريكي وإنما لأن الديمقراطية شيء مطلوب وبالمثل حقوق الإنسان وقضايا التنمية وما إلى ذلك. الأمر في تقديري يتسع لمحاولة تطوير صيغة التحرر الوطني الذي كان سائداً مع تجاوزها إلى محاولة تقييم التجربة منذ بداياتها إلى التاريخ الحالي ومدى التوافق على قيم وتعريفات محددة ينبثق منها البحث عن مصالح الدول الأقل قوة ونفوذاً وغني سواء على صعيدها الذاتي أو على الصعيد الدولي بحيث لا تكون لقمة سائغة للقوى الأكبر أو القوى المهيمنة أو القوى المسيطرة.

أُتصور أنه إذا تم التركيز على ذلك وكان هذا محل بحث واتصالات بحيث يكون الشعار هو استعادة التوازن لكان هناك مضمون يحمل الكثير من الفرص بالنسبة للدول التي كانت تسمى أو ما تزال تسمى مجموعة عدم الانحياز وفقدت الكثير من ثقلها أو وزنها الدولي ذلك أن لديها قوة مجددة لنشاطها وأوعية تتناسب مع التطورات الجارية وهي أيضاً عنصراً يمكن أن يحقق التوازن ولو على الأمد الطويل بما في ذلك إصلاح النظام الدولي.

• الدكتورة / نادية مصطفى:

لقد نقلنا سيادة السفير نقلة أخرى ومن منطلق آخر مستعرضاً مآل قضية التحرر الوطني وفكرة القومية العربية وكيف أن المصالح هي الأساس في دعم العلاقات الدولية وليس الأيديولوجيات. منتقلاً من المستوى الإقليمي الخاص بالمنطقة العربية في ظل القومية العربية إلى مستوى النظام

العالمي وما يسود فيه من أفكار أو قيم أخلاقية خاصة بحقوق الإنسان والتنمية البشرية وما ينتشر فيه من ممارسات سياسات القوة الدولية مثل ازدواجية المعايير ودعاوى صراع الحضارات واحتقار الأديان والمفاهيم الجديدة عن السيادة التي تبيح التدخل الخارجي واستغلال العلاقة بين الأقوياء أو الأغنياء والفقراء ناهيك عن هيكل العلاقة بين القوى الكبرى، وتتركز رؤية سيادة السفير حول ما أسماه استعادة التوازن السياسي بعد التداعيات التي ترتبت على بعض هياكل العمل الجماعي لدول العالم الثالث على أساس المصالح المشتركة، والتوافق حول المبادئ والشعارات التي يجب الاتفاق عليها والتي تحكم العالم الآن.

• الدكتور/ إبراهيم نصر الدين:

أود في البداية أن أشير إلى أمرين: فقد شهد عام ١٩٥٨ تلاحم الجناح الإفريقي (مصر) مع الجناح الآسيوي (سوريا) في شكل الوحدة المصرية- السورية، الأمر الآخر كان عقد اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٥٩ بين مصر والسودان بحيث أصبح لمصر ذراع هنا وذراع هناك، وفي غمار هذه العملية كانت الدعاوى نحو القومية العربية سواء في مصر أو على المستوى الإقليمي العربي قد تعالت وبدأ النظر إليها باعتبارها احد التفريعات غير المباشرة لحركة باندونج، فعندما نتحدث عن الجناح الآسيوي والجناح الإفريقي للعالم العربي. أتصور أن روح باندونج هي التي خلقت هذه الحالة على اعتبار أن مصر تاريخياً ظلت منحصرة في نطاقها الإفريقي خلال الـ ١٥٠ سنة الأخيرة وخاصة النطاق المصري السوداني.

وقد شهد النصف الثاني من الخمسينيات هذه الروح وعلت نغمة القومية العربية تحت تأثير باندونج، غير أن النصف الأول من الستينيات شهد تطورات مختلفة، فمن ناحية ظهر التوجه الاشتراكي في مصر، وفي أثره نشأت سياسة المحاور العربية بين دول كان يظن أنها الدول المحافظة في مواجهة الدول الثورية فبدأت روح التمزق تنتشر بالإضافة إلى انهيار الوحدة المصرية- السورية، أيضاً حرب اليمن وما تركته من تأثيرات على المملكة العربية السعودية والخلاف المصري العراقي في هذه الفترة من الستينات هذه الفترة نشأت منظمة الوحدة الإفريقية سنة ١٩٦٣.

لا أريد أن أقول أن هذه الأزمات على الساحة العربية جعلت مصر تتوجه إفريقياً منذ النصف الثاني من الستينيات لكن النصف الثاني من الستينيات شهد أيضاً هو الآخر تطورات لعل أهمها ما يسمى بالثورة المضادة ضد أنظمة الحكم الثورية الوطنية على مستوى العالم الثالث، فسقط بن بيللا في الجزائر ونكروما في غانا وبوكيتا في مالي وسوكرانو في اندونيسيا ثم جرت محاولة في كوبا ووجه لمصر ضربة سنة ١٩٦٧ لكي يتم احتواءها داخل نطاقها المحدود فحرب ١٩٦٧ أدت إلى تأثير بالسلب على العلاقات المصرية العربية وعلى العلاقات المصرية الإفريقية لأن كثير من رؤساء الدول الإفريقية انتقدوا الموقف المصري في الحرب بل ظهرت شماتة لهزيمة مصر وهذه الفترة أيضاً شهدت ظهور النظام العنصري العالمي وحكم الأقلية البيضاء في روديسيا الجنوبية لكنها في ذات الوقت شهدت بدء صعود حركات التحرير المسلحة في القارة الإفريقية غير أن هذا وذلك أفرز سياسة محاور داخل القارة فبتنا نجد دول نتحدث عن الحوار مع النظم العنصرية ودول أخرى ترفض

الحوار وبدأنا نتحدث عن الشقاق بين الدول الثورية والدول المعتدلة والدول المحافظة، وفي النصف الأول من السبعينيات بدأ الحديث عن الانفراج الدولي وواكبه في ذات الوقت البحث عن نظام عالمي اقتصادي جديد في غمار عملية الانفراج وجاءت حرب ١٩٧٣ بتأثيراتها الايجابية والسلبية وظهر إبانها شكل من أشكال التضامن الافريقي مع مصر.

في هذه الفترة أيضاً نجحت حركات التحرير والكفاح المسلح فى المستعمرات البرتغالية وانتزعت الاستقلال وكان واضحاً أن توجه الإفريقي لمصر بدأ يغلب على توجهها العربي وهو ما وصل إلى قمته بانعقاد مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول والأخير في مارس ١٩٧٧ غير أن هذا أثر بالخصم إلى حد كبير على العلاقات العربية المصرية، وبات التوجه الإفريقي هو الملاذ في مواجهة التوجه العربي الراض لدخول مصر في اتفاقات السلام مع إسرائيل غير أنه منذ بداية هذه الفترة وهي النصف الثاني من السبعينيات باتت إمكانية الحديث عن تعاون مصري عربي في شكل تيار القومية العربية أو حتى تعاون مصري إفريقي تحت مظلة الجامعة الإفريقية ضعيفاً إزاء التعاون الأساسي والرئيسي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية حينما أعلننا أن ٩٩% من أوراق القضية في يد الولايات المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ انتقلنا من التوجه عربياً ثم التوجه أفريقياً إلى التوجه أمريكياً في إطار سياسة شراكة أو تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة، ودخلنا منذ نهاية السبعينيات إلى يومنا هذا في هذه الدائرة، وهو الأمر الذي يعني - بشكل أو بآخر - أن إمكانيات الحديث عن تعاون عربي - عربي أو تعاون مصري إفريقي باتت هي الأخرى محدودة للغاية وبات الكل إذن يخضع لمظلة العولمة التي تفرض - كما نعلم - الحديث عن التكيف الهيكلي وعمليات التحول الديموقراطي، وهو الأمر الذي ظهر على الأقل إفريقيا في وثيقة النيباد التي تتحدث عن الشراكة الإفريقية مع العالم الخارجي وبالذات مع مجموعة الثمانية.

بهذا المعنى فإن فكرة عدم الانحياز والتي كان من شأنها أن تؤدي إلى شكل ما من أشكال التضامن الإفريقي العربي توارت هي الأخرى في هذه المرحلة، والآن يتم البحث عن مخرج وهل هناك إمكانية لتعاون إفريقي - إفريقي حقيقي خصوصاً مع المشاريع المطروحة الآن غربياً وشرقاً وسطياً والمتوسطة والقرن الإفريقي الكبير، فأمام المساعي الأمريكية التي تستهدف تمزيق الكيان العربي بجناحيه الآسيوي والافريقي أتصور أن شكل ما من أشكال التضامن العربي على الجناحين الآسيوي والافريقي يمكن أن يشكل قاعدة للانطلاق إذا كنا نريد عودة التضامن الافرو - آسيوي مرة أخرى.

• الدكتورة/ نادية مصطفى:

شكراً للدكتور/ إبراهيم نصر الدين الذي نقلنا نقلة مختلفة بالحديث عن التنويعات داخل حركة عدم الانحياز في ظل التحالفات والأزمات الإقليمية والدولية والعربية والإفريقية التي أعتقد أنها من عوامل إنهاك حركة عدم الانحياز وليس فقط التغيير في السياق الدولي ابتداءً من الأزمات العربية العربية التي ذكرها طوال الخمسينيات التي دفعت مصر للتوجه نحو إفريقيا وفق شرحه. ثم موجة أزمات الستينيات المتتالية في إفريقيا التي أبرزت تزايداً للتوجه المصري نحو إفريقيا حتى تغلب

التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة المصرية، وكما كنا نتساءل في الصباح حول المسؤولية عن هذا الأمر وهل هو بسبب ضعف حركة عدم الانحياز أم أن ضعف حركة عدم الانحياز هو الذي دفع مصر خارج نطاق دائرة الاهتمام؟، ومن ثم فإن هذا العرض من الدكتور/إبراهيم نصر الدين وخاصة ما ذكره من إمكانيات التعاون العربي- العربي، ناهيك عن الإفريقي الإفريقي تتال منها محاولات ما يسميه البعض الشد والجذب نحو ترتيبات عبر إقليمية أخرى مثل المتوسطية أو غيرها من التجمعات التي تأتي على حساب العربي- العربي أو الإفريقي- الإفريقي.

• الدكتور/ عبد الله الأشعل:

أُتصور أن كل ما قيل مهم و مفيد و إنما أريد في النهاية أن أركز على ثلاثة نقاط:
الأولى أنه كما أشار بعض المتحدثين في نهاية كلمته إلي أنه يستحيل إعادة إنتاج باندونج مرة أخرى لأن باندونج كان لها مواصفات معينة وكانت نقطة انطلاق لحركة معينة وهذه الحركة دخلت في إطار التفاعلات الدولية ثم انتهت في نهاية المطاف إلي ما نحن عليه والقضية ليست الأسف على ما فات أو ما كان يجب الوصول إليه، لأن الواقع هو محيط العلاقات الدولية المتلاطم والولايات المتحدة الأمريكية كانت مركز النقل الأساسي لكل التفاعلات وعملت على كسر الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية وعلى استئناس الدول النامية والدول المستقلة حديثاً وكان الاتفاق كاملاً بين القطبين على أمر واحد وهو أن هذه المستعمرات يجب أن تستقل، ولذلك نجحت باندونج في أن تطلق هذه الصيحة لأن المصلحة الأمريكية السوفيتية كانت واحدة، وهي أن تتحرر هذه الدول من الاستعمار الغربي حتى تحل أي منهما محل الأخرى وانتهى الأمر بانقسام العالم الثالث بين الطرفين ثم اختراق عدم الانحياز فكانت الدولة تسمى نفسها دولة غير منحازة وهي في الواقع جزء من الكتلة الأمريكية أو الكتلة السوفيتية.

ثانياً: رأينا في مصر كيف أن مصر عندما غيرت توجهها عدة مرات دخلت في مشاكل كثيرة ترتب عليها هذه الترسبات التي نراها الآن في المجتمع المصري. ولذلك فأنا أدعو إلى دراسة المجتمع المصري منذ بداية القرن وحتى الآن لأنه حدث له تغير مرتان مرة عندما دخل بشدة في أحضان الاتحاد السوفيتي ثم أصبح الموضوع ليس علاقة على مستوى القمة بين الرؤساء وإنما المجتمع المصري نفسه شعر بأنه يقترب كثيراً من التطبيقات السوفيتية فيما عرف حينئذ بالاشتراكية العربية، وقد تسابق الأساتذة الأكاديميون على دراسة مادة القومية ثم مادة الاشتراكية ورأينا كيف أن الدكتور/ رفعت المحجوب كان بطل هذه المادة في الستينيات عندما كنا طلبة في هذه الكلية.

وبعد ذلك جاء الرئيس السادات ووجد أن ميوله لا تتوافق مع الاتحاد السوفيتي وأن المجموعة الحاكمة كانت تنتمي إلي الرئيس عبد الناصر فأراد أن يغير الدفة تغييراً كاملاً فانتقل مرة أخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبالطبع هناك دراسات أخرى أشارت إلي أنه ساهم في تقويض الاتحاد السوفيتي، ولعب دوراً في أفغانستان، على أية حال فإن المجتمع المصري في عهده انتقل مرة أخرى من الاشتراكية العربية إلى ما يسمى بالانفتاح ومعناه openness ولا نعلم على ماذا ننتقل وما هو

مضمون هذا الانفتاح وما هي النتيجة؟ وما هو شكل النظام السياسي؟ وفي هذه الفترة تم عمل دستور ١٩٧١ فـعكس كل هذه التناقضات وحالة الضياع التي يعيشها المجتمع المصري، واليوم نأتي لتغيير دستور ١٩٧١ في بند واحد فقط وأرى أن الدستور كله يجب أن يتغير، والمجتمع المصري يحتاج إلى توصيف أولاً وإلى ترتيب أولويات ثم تحديد دستوره ودائماً ما يكون الدستور هو المرحلة النهائية. إذن لا يمكن إعادة إنتاج حركة عدم الانحياز ثانية ولا الحياد الايجابي ولا حتى العالم الثالث فما نراه الآن هو وجود مجموعة من القيم المختلفة بين الدول المكونة لما يسمى بهذا العالم الثالث كما نرى ظهور الثلاثي الجديد الذي ليس ضد الولايات المتحدة.

وأهم ما يمكن التأكيد عليه هو أنه لا يجب مطلقاً أن نربط أنفسنا بالولايات المتحدة فاضمحلال الولايات المتحدة أو استمرار قوتها ليست قضية مصيرية بقدر ما يجب أن تكون محل دراسة حتى يمكن أن نفهم كيف نتعامل في البيئة الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وهذا يدعوني إلى القول بصراحة أن مصر ليس لديها سياسة خارجية وأنها تحتاج إلى بناء سياسة خارجية تقوم على قراءة صحيحة لكل التطورات، وأن تضع في حساباتها النسق المعروف في تعريف السياسة الخارجية وعندما قلت هذا الكلام بالنسبة لفرنسا في إفريقيا عام ١٩٩٩ أمام وزير خارجية فرنسا، أبدى اهتماماً فائقاً بما أقول وقلت أن معنى السياسة الخارجية أن يكون هناك أهدافاً للدولة وأن تكون هذه الأهداف مبنية على مجموعة من الاعتبارات، يتم تخصيص موارد معينة لتحقيقها لأنها بمثابة مشروع استثماري يحسب فيه الإنفاق والعائد منها ثم نقوم بعمل تقييم مستمر لأدوات وفرص ومخاطر وتحديات هذه السياسة الخارجية، ونحن الآن ندور خلف أنفسنا ولا نحقق شيئاً "أي بطاقة مقنعة".

ثالثاً: أسفت لأن نكرس العقول العلمية لتمدح في سياسة غير قائمة بالفعل، فليس هناك رؤية مطلقاً لسياسة خارجية مصرية، وهذا ليس عيباً، إذا أردنا أن نعالج أنفسنا لابد أن نقف على التشخيص الصحيح لما نحن فيه والسؤال هو: إلي أين يتجه العالم؟ فقد قدمنا طلب للحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن ونرى أننا أحق من غيرنا في الحصول على ذلك ومن يقول غير ذلك يتهم أنه غير وطني، أي أن المناقشة في هذه المسائل - التي هي بالفعل تخص العالم الخارجي - أصبحت عملية تقرأ قراءة مصرية، وما نريده هو الخروج عن القراءة المصرية الضيقة للأحداث فنحن لدينا كل الإمكانيات ولكن لماذا تستأنس العقول لكي تتصرف في قضايا وهمية واعتقد أن العالم تغير والولايات المتحدة لها طروحات جديدة ونحن لنا موقفنا من هذه الطروحات والتي يجب أن نعلنها حتى يكون لنا تأثير فيمن حولنا ومصر من الدول المؤثرة بذاتها وليس بمواقفها، ومن هنا لابد من استثمار مصر بمقوماتها واستطعنا إيجاد أساس مشترك ولا بد من البدء أولاً بالنهوض الداخلي. وصحيح أن مصر استجذبت بالمجموعة الإفريقية والمجموعة الإسلامية في السبعينيات وما بعدها فالرئيس سيكوتوري هو الذي آثر سنة ١٩٨٤ مسألة عودة مصر لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وما أريد قوله هو أن مصر محظوظة أن تقع بين أربعة أطر متعددة؛ الإطار الإسلامي والإطار الإفريقي والإطار الآسيوي والإطار المتوسطي، وعدم الانحياز هو نوع من المزاج السياسي الذي انتهى لكن اعتقد أن مصر لديها مقومات أساسية ذات طابع ثقافي، والموقف المصري لابد أن

يعتمد على رؤية محددة واضحة لأن أي حركة لأي دولة في المنطقة تعاكس اتجاه السياسة الأمريكية يعتبر أمراً معادياً وبالتالي تعاقب هذه الدولة، وما نريده لمصر هو ضرورة وضع سياسة خارجية منضبطة تستطيع أن ترى أين نحن الآن، ولا أريد القول أن مصر من أكبر دول العالم في حجم البعثات الدبلوماسية (١٨٨ بعثة) وتتفق ٢ مليار دولار سنوياً، وأعتقد أن هذه الحقائق لا بد من وضعها.

• الدكتورة/نادية مصطفى:

نحن نتمنى أن تصل بالفعل نتائج هذه المحافل الثقافية إلى من يهمهم الأمر جميعاً وليس شخص واحد، لأن الأمر لا يتوقف على شخص واحد بالنسبة لدولة مثل مصر وأن يختزل الأمر في شخص نريد أن نوصل إليه الأفكار وإلا سيصبح هذا هو المؤشر على المسألة الكبرى التي تبين مدى مركزية القرار. والدكتور/ عبد الله الأشعل ركز على مصر بصفة خاصة ودلالة أن باندونج لا رجعة فيها لأن الواقع يشير إلى دول منحازة مع الحاجة إلى قراءة التطورات الدولية لكي تتمكن مصر من صياغة سياسة خارجية واضحة تليق بمكانتها وتقلها كما اتضح من الأمثلة التي طرحها سيادته.

اعتقد أن مجمل المداخلات ركزت على دائرة حركة عدم الانحياز بين دوائر حركة السياسة المصرية العربية الإفريقية والغربية على نحو ألقى كثير من الدلالات حول مآل السياسة المصرية بعد خمسين عاماً من باندونج وإمكانات الحركة المصرية المستقلة في إطار تحالفات أو تكتلات عربية أو إفريقية بالمقارنة بالتوجه الأساسي نحو الغرب في السياسة الخارجية المصرية.

• الأستاذ/أحمد مخيمر:

أثار الدكتور /عبد الله الأشعل بعض الشجون وهو يذكر بعض المصالح العربية فتفعيل الحوار العربي -العربي غائب تماماً وهذه مشكلة كبيرة فبالرغم من أن الدكتور / الأشعل ذكر أنه بحكم موقع مصر الجغرافي فعلاً لها أذرع في آسيا وإفريقيا وعروبة وامتداد اورومتوسطي أو متوسطي لكن بالرغم من ذلك فإننا غير متفاعلين مع أي اتجاه وهذه معضلة، وقد تحدثت الندوة عن الأنظمة والحكومات والسياسات الخارجية والسؤال هو: أين المجتمع المدني، سواء كان شعبياً أو أكاديمياً؟ وهذه حقيقة لا بد أن تلفت النظر إليها فمن الممكن أن يكون لنا امتداداً على المستوى الشعبي وربما أن غياب المعلومات والإعلام عن باندونج وتوابعها عن الرأي العام كان أحد أسباب عدم التمسك بها وبنائجها أو تفعيلها شعبياً بالمستوى اللائق وأنا اقترح على المستوى الأكاديمي أن يتم التفاعل بين المراكز البحثية العربية وخاصة في مصر وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وبين المراكز البحثية في دول الجنوب جميعاً.

النقطة الثانية، هو أننا في حاجة إلى تدريس اللغات الجنوبية حتى يمكن أن نتفاعل معها فمن المفارقات مثلاً أن الصيني عندما يأتي إلينا يتحدث معنا باللغة العربية ونحن لا نفقه شيء في الصينية، وهذه معضلة، فلا بد أن يتم تدريس اللغات الجنوبية كأحد أدوات التفاعل للحوار الجنوبي - الجنوبي. وعلى المستوى الشعبي أو المجتمع أننا أذعو لإنشاء منتديات شعبية بين شعوب تلك القارات.

• المستشار / عبد الرازق عبد العزيز:

الحقيقة أن كل ما ذكره الدكتور/ عبد الله الأشعل يمثل حالة مرضية يميزها حكم الفرد والاستبداد منذ ثورة ١٩٥٢، ولو تم معالجة هذه الحالة ولو بمسكنات أو بما يشبه المنبهات لكان الأمر قد تغير، فصحيح أن حجة الاستقرار كانت حجة كبيرة ولكنه وصل إلى حد أن يكون استقرار أسن مثله مثل أي شيء يتعطن، وأدى ذلك العطن إلى كل هذه الأوبئة والأمراض التي تحيط بنا اليوم ومعنى هذا أننا لا نحمل الحكام كل المسؤولية فنحن فعلنا هذا بأنفسنا، خاصة النخب، وعندما قلنا للأعمى أن نظره أقوى من نظر زرقاء اليمامة وعندما قلنا للأعرج أنك تستطيع أن تكسب الأولومبيات وعندما تركنا الإعلام في يد حملة المباخر ليقودونا إلى السطحية وإلى التعقيم وإلى التخلف. لا سبيل اليوم أمامنا إلا بالشجاعة؛ شجاعة نقد الذات ووضع أيدينا على المرض ومعرفة أسبابه وجذوره والدخول مباشرة إلى العلاج ومصر مليئة بالعقول التي تستطيع أن تفعل الكثير ونرجو أن يكون هناك مجلس حكماء قادر وصريح يستطيع أن يضع يده على مواطن المرض وأن يصف الدواء والدواء معروف.

• السفير/ نبيل بدر:

لي تعقيب بسيط حول ما ذكره الدكتور/ عبد الله الأشعل فاعتقد أن عدد البعثات التي ذكرها يشمل المكاتب الثقافية والفنية والعسكرية ولا أعلم الميزانية بالضبط، إلا أنني أعلم أن الميزانية تشمل الاشتراكات في المنظمات الدولية. وأعود إلى نقطة أثرت اليوم هي موضوع المغتربين المصريين وهو موضوع يحتمل الكثير وربما في إطار هذا المركز الموقر تتسع الساحة لندوة خاصة بهذا الأمر.

• الأستاذ/ حلمي شعراوي:

أنا كنت أتحدث عن المستوى الفكري لمعنى الأمة الإسلامية والتوجه النهائي الواجب افتراضه لأنه عندما كنا نقول الحركة العربية أو الحركة الإفريقية فلم يكن المقصود التنظيمات وماذا تفعل؟ ولكن التساؤل إلى أين تتجه؟ وفي النهاية فالحركة الإفريقية كانت تستهدف التحرر الوطني للشعوب الإفريقية والكتل الإفريقية المختلفة وكذلك الحركة العربية ظلت تتراوح ما بين اختياراتها الاجتماعية بما فيها من قوة يسارية أو اختيارات محافظة مثل القذافي وغيره وعند الحديث عن المسألة الإسلامية نتحدث عنها باعتبارها أشمل وأقوى، وقد عايشنا عولمة عربية إسلامية لفترة قرون طويلة وكانت الشعوب تنتمي لهذه العولمة لفترة وما يزال رأيي أن الحركة الإسلامية لم تحدد خيارات اجتماعية قاطعة والخيارات في هذا النظام العالمي محدودة بدليل أن أوروبا نفسها صاحبة الثقل غير قادرة على الاستقلالية داخل الاحتكار الأمريكي للمال والشركات، وبالتالي علينا أن نعرف إلى أي حد تفكر الحركة الإسلامية في المستقبل بهذا المعنى ولا تمضي في الماضي إلى حد العزلة ولا تمضي في المستقبل مع أمريكا والرأسمالية العالمية، فالصين ستصبح أقوى قوة رأسمالية في العالم فهل تسير الحركة الإسلامية معها في المستقبل؟ هذا هو المستوى الذي أقصده من التحليل.

• الدكتورة/نادية مصطفى:

بهذا نكون قد أنهينا يوماً اعتقد أنه مثمراً وخصوصاً الجلسة الأخيرة التي ركزت على المآلات بالنسبة لمصر فالإطار الكلي لهذه الجلسة وظف ما قيل من قبل بالتركيز على مصر بصفة خاصة وأنا أشرك إقتراح الأستاذ/ حلمي شعراوي بأن الأعمال السابقة التي جرت حول مؤتمر باندونج بعد

خمسين سنة لو جمعت جميعاً وصدرت في عمل واحد سيكون هذا مفيد كمادة علمية مكتوبة ومحررة
تعبّر عن جهات متنوعة تناولت نفس الموضوع في الدائرة المصرية وهذا أضعف الإيمان.